



Arabe  
Original: Français

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا  
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين  
والخبراء لغرب أفريقيا  
الدورة السابعة والعشرون

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا  
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين  
والخبراء لشمال أفريقيا  
الدورة التاسعة والثلاثون

الدورة المشتركة الثالثة

الرباط، (حضوريا وعبر الإنترنت) ١٩-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤  
البند ٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*  
القضايا النظامية

## تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ - تشرين الأول-أكتوبر ٢٠٢٤) وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٥

### أولا- مقدمة

- ١- يستعرض التقرير السنوي للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا النتائج الرئيسية التي تحققت منذ الدورة السادسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء، وهي الدورة التي عُقدت بالاشتراك مع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ في أكرا.
- ٢- وقد تم تنفيذ برنامج عمل المكتب في سياق صعبٍ اتسم بتحديات متعددة تتمثل في الآثار الاجتماعية والاقتصادية المستمرة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والحرب في أوكرانيا، والتوترات الجيوسياسية في جميع أنحاء العالم، وأزمة المناخ. وبالإضافة إلى هذه الأزمات، هناك الأزمة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، المصحوبة بتدهور في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. وتُقوض هذه الأزمات الجهود التي تبذلها البلدان للاستجابة لضرورة الاستفادة من العائد الديمغرافي. كما أنها تشكل تحديداً لمساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آفاق عام ٢٠٣٠، المتمثلة في التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول، والمراعية للتغيرات المناخية.

- ٣- ففي هذا السياق الذي يعجُّ بالأزمات متعددة الأوجه، ولكن المليء بالفرص أيضاً، نَقَدَ المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا برنامج عمله، وفقا لولايته، وحقق نتائج عديدة لصالح الدول الأعضاء. ويسلط تقرير الأنشطة الذي بين



أيدينا الضوء على هذه النتائج، ويبرز التحديات التي واجهها أصحاب المصلحة والتدابير المتخذة لمعالجتها وكذلك آفاق المستقبل.

## ثانياً- مجالات تدخل المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا

٤- تتمثل ولاية المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا في تحقيق هدفين، ألا وهما:

(أ) التعجيل بالاستفادة من العائد الديمغرافي

(ب) تحقيق التكامل الإقليمي

٥- وللمكتب دون الإقليمي أيضاً أربعة محاور استراتيجية. وكما يتضح من الشكل التالي، فإن المحاور الأربعة مرتبطة ببعضها بعضاً. وعلاوة على ذلك، فإنها تتناول المواضيع الرئيسية لبرنامج إصلاح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعروف باسم ECA-2.0، ولخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ و'خطتنا المشتركة'.

شكل:

المجالات الاستراتيجية الأربعة



## ثالثاً - بعض الإنجازات البارزة التي حققها المكتب دون الإقليمي

### ألف - منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٦- تشمل الإنجازات البارزة التي حققها المكتب دون الإقليمي في ما يتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ستة مشاريع ذات أولوية. ويجري تنفيذ أحد هذه المشاريع في البلدان الآتية: السنغال، وغامبيا، وغينيا، وغينيا بيساو، وكابو فيردي، ونيجيريا.

٧- وقد تم إنشاء منصة للتعليم فيما بين الأقاليم لتمكين المستخدمين من الأخذ بأفضل الممارسات للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ولتكون بمثابة محفز على تعبئة الموارد ذات الصلة.

٨- وتمت صياغة ١٥ استراتيجية والتصديق عليها (١٤ وطنية وواحدة إقليمية)، وهي ثمرة تعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإكواس) وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، كانت ١٣ منها بدعم تقني ومالي من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ومن بين البلدان التي شاركت بنشاط واستفادت من تبادل الخبرات بين الأقاليم والتعلم بشأن أفضل الممارسات، بما في ذلك التعبئة الفعالة للموارد بهدف تسريع التنفيذ الملموس للاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، نجد ثلاثة بلدان من شمال أفريقيا (تونس والمغرب وموريتانيا) وسبعة بلدان من غرب أفريقيا (بوركينا فاسو وتوغو والسنغال وغينيا وغينيا بيساو وكوت ديفوار والنيجر).

### باء - منصة الربط بين رواد الأعمال من غرب أفريقيا

٩- تم إبرام ما مجموعه ١١ مذكرة تفاهم بشأن التعاون والالتزامات التجارية الرسمية وثلاث مذكرات أخرى قيد التفاوض (بذور الشيا والسمن، وغيرها).

١٠- وبحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ بلغ عدد أعضاء المنصة الرقمية ٢٦٤ جمعية رواد أعمال من بين ٤١٩ جمعية.<sup>(١)</sup>

### جيم - الميزنة المراعية للعائد الديموغرافي

١١- نظّم المكتب أربعة استعراضات للرؤية الشاملة (صياغة الوثائق المتعلقة ببرمجة الميزانية وتنقيحها) لجعل الميزانيات الوطنية مراعية للعائد الديموغرافي:

(أ) وثيقة البرمجة متعددة السنوات للميزانية والاقتصاد ٢٠٢٥-٢٠٢٧ الخاصة بالنيجر (حزيران/يونيه ٢٠٢٤)؛

(ب) تعميم ميزانية عام ٢٠٢٥ في بوركينا فاسو (حزيران/يونيه ٢٠٢٤)؛

(ج) وثيقة البرمجة متعددة السنوات للميزانية والاقتصاد وبرنامج الاستثمار العام ٢٠٢٤-٢٠٢٦ الخاصين بالسنغال (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣)؛

(د) وثيقة الميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية ٢٠٢٥-٢٠٢٦ الخاصة بتوغو (تموز/يوليه ٢٠٢٤).

١٢- وقد جرى في هذا السياق تدريب ٢٣٥ خبيرا وطنيا، بينهم ٩١ امرأة، أي ٣٩ في المائة من المجموع، في عام ٢٠٢٤.

١٣- كما عُقد حوار سياسي لنواب المجلس التشريعي الانتقالي بشأن الميزنة المراعية للعائد الديموغرافي، وذلك في بوركينا فاسو يومي ٢٦ و٢٧ آب/أغسطس ٢٠٢٤.

## رابعاً- أهم الإنجازات في إطار الوظائف الأساسية الثلاث للجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٤- تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بثلاث وظائف أساسية هي: وظيفتها باعتبارها مركزا للفكر، وهي الوظيفة التي تنطوي على إنتاج الدراسات وتقارير البحوث وغيرها من المنتجات المعرفية؛ ووظيفة الدعوة إلى عقد الاجتماعات التي تشمل تنظيم المؤتمرات والمنتديات الخاصة بالمناقشات وأنشطة الدعوة؛ والوظيفة العملية المتمثلة في تقديم المشورة والدعم وغير ذلك من أشكال المساعدة التقنية للدول.

١٥- وقد أدى تنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي في الفترة الممتدة من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣، وهو تاريخ انعقاد الدورة السادسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا، إلى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤، إلى مساهمات في الوظائف الأساسية الثلاث للجنة الاقتصادية لأفريقيا في غرب أفريقيا. ففي إطار وظيفة اللجنة باعتبارها مركزا للفكر، تم وضع عشرة منتجات معرفية، ولا تزال أربعة منتجات أخرى قيد الإنتاج. وفي إطار وظيفة الدعوة إلى الاجتماعات، عُقدت تسعة اجتماعات رفيعة المستوى بناء على طلب الدول، ومن المقرر عقد ستة اجتماعات أخرى. وأخيراً، وكجزء من الوظيفة العملية، تم تقديم ١٧ دعماً متعدد الأوجه إلى الدول والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية؛ ويستمر هذا الدعم في تسع حالات أخرى.

## ألف- مركز للفكر: الأبحاث والمنتجات المعرفية

١٦- تشمل النتائج التي تم تحقيقها في إطار هذا البند ١٤ تقريراً دراسياً وبحثياً وموجزات للسياسات. وقد أسهمت هذه النتائج في:

(أ) تعزيز نتائج الدعم المقدم لائتلاف المنظمات الحكومية الدولية ولترجمة التوصيات إلى أفعال؛

(ب) إطلاق مشاورات بين المنظمات الحكومية الدولية، وذلك في إطار تعزيز تضافر الجهود لتعجيل التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا في سياق يتسم بتحديات كثيرة؛

(ج) تبادل أفضل الممارسات بشأن أهم إنجازات المنظمات الحكومية الدولية.

## ١- الشراكات الموصى بها للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥

١٧- في سبيل تيسير تعبئة الموارد المالية في قطاعي الطاقة والمياه، أبلغ المكتب دون الإقليمي المنظمات الدولية وسلطات أحواض الأنهار التالية بفرص التمويل وآلياته التمويل لدعم المبادرات:

- (أ) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- (ب) صندوق التضامن الأفريقي
- (ج) منظمة تنمية حوض نهر غامبيا
- (د) منظمة تنمية حوض نهر السنغال
- (هـ) سلطة حوض النيجر
- (و) المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا
- (ز) الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
- (ح) مصرف التنمية لغرب أفريقيا
- (ط) مصرف الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- (ي) اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل
- (ك) المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية
- (ل) اتحاد نهر مانو: من أجل تسهيل تمويل قطاعي الطاقة والمياه.

١٨- وبهدف مكافحة انعدام الأمن الغذائي، قام المكتب دون الإقليمي بتعميم نتائج تحليل تأثير ظروف الاقتصاد الكلي على الأمن الغذائي:

- (أ) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- (ب) برنامج الأغذية العالمي صندوق التضامن الأفريقي
- (ج) الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- (د) المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
- (هـ) المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية
- (و) الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

١٩- ويجري تنفيذ خارطة طريق العملة الموحدة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بسرعة وفعالية. وتهدف هذه الخارطة إلى الدفع قُدمًا بخطة الاتحاد النقدي والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. والمعارف ذات الصلة موجودة وفي متناول اليد، وهي تتعلق بالقضايا النقدية وقضايا الاقتصاد الكلي والتجارة:

- (أ) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- (ب) الوكالة النقدية لغرب أفريقيا
- (ج) المعهد النقدي لغرب أفريقيا
- (د) المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا.

## ٢- دمج الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في التشريعات الوطنية مع التعجيل بتنفيذه

٢٠- في سبيل تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على المستويين الوطني والإقليمي ينبغي دمج التشريعات الوطنية. وتحقيقًا لهذه الغاية، قدم المكتب منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ الدعم لصياغة استراتيجيات وطنية وإقليمية وإقرارها وتنفيذها في منطقة الإكواس. وقد استفادت البلدان التالية من هذه المبادرة: بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وسيراليون وغامبيا وغينيا بيساو وكوت ديفوار وليبيريا والنيجر ونيجيريا.

٢١- وتم تنفيذ مشروع مشترك بين المنطقتين دون الإقليميتين لشمال أفريقيا وغربها، شاركت فيه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والإطار المتكامل المعزز والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة. وجرى ذلك في تسعة بلدان هي: بوركينا فاسو، وساحل العاج، وغينيا، وغينيا بيساو، والنيجر، وغينيا، والسنغال، وتوغو، وتونس.

٢٢- وعلاوة على ذلك، أعد المكتب الوثائق واتخذ الإجراءات الملموسة التالية دعمًا لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية:

(أ) التصديق التقني على وثيقة الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لجمهورية ليبيريا في تموز/يوليه ٢٠٢٤؛

(ب) صياغة التقرير الختامي للمشروع الإقليمي المشترك بين 'الإطار المتكامل المعزز' واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، دعمًا لتنفيذ المشاريع والأنشطة ذات الأولوية المستمدة من الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، آذار/مارس ٢٠٢٤؛

(ج) إعداد مشروع وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الخاصة بكابو فيردى؛

(د) الشروع في دراسة لتقدير التدفقات الثنائية للتجارة في الخدمات في جمهورية غينيا حسب كل شريك وكل قطاع متاح وصياغة استراتيجية لتعزيز وتنمية التجارة في الخدمات المستهدفة؛

(هـ) إعداد دليل عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لمصدري غينيا بيساو، بما في ذلك استراتيجية النهوض بالصادرات؛

(و) إعداد تقرير عن السلع العشر الرئيسية التي تتداولها النساء والشباب بالإضافة إلى أدلة عن المنتجات ذات الصلة في الأسواق المختلفة في نيجيريا.

### ٣- دراسات وتقارير بحثية أخرى للاسترشاد بها في عملية صنع القرار والإجراءات المناسبة التي تتخذها البلدان

٢٣- دراسة تناولت الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة دون الإقليمية، والمساعدة في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آفاق عام ٢٠٣٠ وكذلك الاستجابة بفعالية للأزمات متعددة الأوجه التي تواجهها.

٢٤- ودراسة تناولت موضوع "الاتجاهات والآفاق في منطقة الساحل، مع التركيز على تداعيات الانسحاب المعلن لبلدان 'تحالف دول الساحل'،<sup>(٢)</sup> (بوركينا فاسو ومالي والنيجر) من الإكواس." وشارك المكتب، تحت إشراف مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، في صياغة هذه الدراسة في إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، لتقديم تقرير عن الدعم التقني المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى بلدان الساحل في سياق الوضع المعقد والمتقلب في المنطقة دون الإقليمية.

٢٥- وتقرير عام ٢٠٢٤ عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في آفاق عام ٢٠٣٠ بعنوان: "تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آفاق عام ٢٠٣٠ في غرب أفريقيا: مسارات مفضية إلى التحول لتحقيق تقدم أكبر."

٢٦- وموجز اجتماعي اقتصادي في آب/أغسطس ٢٠٢٤ استجابةً لطلب جمهورية غينيا. وتتناول هذه الوثيقة تحليلاً معمقاً لما تحقق من تقدم في تنفيذ برنامج الحكومة الانتقالي للتنمية وتقتراح استراتيجيات وسياسات مناسبة للتعبئة بتحقيق نتائج مؤثرة.

٢٧- وتقرير عن الموجز الاجتماعي والاقتصادي لغرب أفريقيا لعام ٢٠٢٤ والآفاق.

### ٤- تسريع الاستفادة من العائد الديموغرافي

٢٨- نُشر موجز سياسات عن الميزنة المراعية للعائد الديموغرافي في توغو، عُرضت فيه النتائج الرئيسية للعمل التقني ذي الصلة، إلى جانب آثارها الاجتماعية والاقتصادية، بهدف الاسترشاد بها في إعداد ميزانية عام ٢٠٢٥.

٢٩- ووضِع موجز سياسات خاص ببوركينا فاسو عن الميزنة المراعية للعائد الديموغرافي، يعرض النتائج الرئيسية للبحوث التقنية بهدف الاسترشاد بها في إعداد الميزانية الوطنية لعام ٢٠٢٥.

٣٠- وقُدِّم دعم تقني محدد إلى بوركينا فاسو وتوغو والنيجر لتنفيذ نهج الميزنة المراعية للعائد الديموغرافي. وقد أُدمج هذا النهج في التعميم الخاص بميزانية عام ٢٠٢٥ في بوركينا فاسو، ووثيقة البرمجة متعددة السنوات للميزانية والاقتصاد في النيجر

(٢) الذي تم تغيير اسمه ليصبح 'اتحاد دول الساحل'.

للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧، ووثيقة توغو المراعية للاعتبارات الجنسانية للسنة المالية ٢٠٢٥، وهو ما يضع بالتالي الأسس لدمج الميزنة المراعية للعائد الديموغرافي في الميزانيات الوطنية لهذه البلدان الثلاثة.

## ٥- المواد التقنية

٣١- موجز سياسات بعنوان ”الميزنة المراعية للعائد الديموغرافي في النيجر: ما هو هيكل الميزانية المناسب للاستفادة من العائد الديموغرافي؟“

٣٢- موجز سياسات بعنوان ”كيف يؤثر استقرار الاقتصاد الكلي على الأمن الغذائي في غرب أفريقيا ووسطها؟“

## باء- وظيفة الدعوة إلى عقد الاجتماعات: المؤتمرات، ومنتديات التفكير وأنشطة الدعوة والتعبئة

٣٣- تمهيداً لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين عُقد حوار تناول الموضوع التالي: ”تمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع: الضرورات والتحديات والفرص أمام بلدان غرب أفريقيا“. ويتعلق الأمر بحوار عُقد عبر الإنترنت بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٢٤ وحضره ١٠٨ مشاركين. وتناول النقاش الأسئلة المتعلقة بنماذج التمويل لدعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وأفضل الممارسات وقصص النجاح في غرب أفريقيا، والتوصيات الرئيسية من حيث السياسات والتدابير والحلول اللازمة لتحقيق نتائج مؤثرة.

٣٤- وعُقدت حلقة عمل للتصديق التقني على استراتيجية ليبريا الوطنية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك في مونروفيا من ١٥ إلى ١٧ تموز/يوليه ٢٠٢٤، وضمت ٧٥ مشاركا وطنيا. ونظم المكتب هذه الحلقة بالاشتراك مع حكومة ليبريا لتنقيح تلك الاستراتيجية. وجمعت الفعالية بين الجهات الفاعلة الرئيسية في البلد لضمان استفادة ليبريا إلى أقصى حد من هذه المبادرة القارية. وسمحت المناقشات والاقتراحات بالأخذ بزمام هذه الاستراتيجية وتكييفها مع الاحتياجات المحددة للبلد، وبالتالي ضمان اعتمادها النهائي في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤.

٣٥- وانهقد اجتماع إقليمي للمنظمات الحكومية الدولية لغرب أفريقيا بعنوان: ”تعزيز تضافر الإجراءات الرامية إلى التعجيل بالتكامل الإقليمي والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا في سياقٍ من التحديات المتعددة“، وذلك في أبيدجان يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠٢٤. وشهد الاجتماع مشاركة ٣٠ شخصا. وتم خلاله تبادل المعلومات بشأن المبادرات دون الإقليمية الرئيسية التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الحكومية الدولية في غرب أفريقيا، وتحديد آفاق تعزيز الشراكة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية في سبيل تقديم دعم أفضل لجهود البلدان في مجال التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة.

٣٦- ونُظمت حلقة عمل تناولت موضوع الاستفادة من الخبرات الإقليمية في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شمال أفريقيا وغربها. وقد عُقدت في لومي يومي ٤ و ٥ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ وضمت ١٤ مشاركا. وتناولت الحلقة، التي شارك في تنظيمها المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، والإطار المتكامل المعزز/منظمة التجارة العالمية، والبنك الإسلامي للتنمية، تجارب ثمانية بلدان من شمال أفريقيا وغربها (بوركينا فاسو وتوغو وتونس والسنغال وغينيا وكوت ديفوار وموريتانيا والنيجر)، وأتاحت الحلقة منصةً للتعلم من الأقران على المستوى الإقليمي. ومن المتوقع أن تسمح بتحقيق أقصى قدر من



الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأن تكون حافزا لتعبئة الموارد لدعم تنفيذ خطط عمل الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٣٧- وعُقد حوار سياساتٍ رفيع المستوى بشأن الميزنة المراعية للعائد الديمغرافي تحت عنوان: "نحو تفعيل الميزنة المراعية للعائد الديمغرافي وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في بوركينا فاسو." وخلال هذا الحوار الذي عقد في واغادوغو يومي ٢٦ و٢٧ آب/أغسطس ٢٠٢٤ وضم ١٣٥ مشاركاً، تم عرض النتائج التقنية للميزنة المراعية للعائد الديمغرافي، التي توصلت إليها بوركينا فاسو، إلى واضعي السياسات والبرلمانيين، بحيث تكون ميزانية البلاد لعام ٢٠٢٥ مراعية للعائد الديمغرافي. وتهدف هذه المبادرة إلى التعجيل بالاستفادة من العائد الديمغرافي، وهو أمر ضروري للتنمية الاقتصادية الشاملة والمفضية إلى التحول والمستدامة في بوركينا فاسو.

٣٨- وعُقدت حلقة عمل تقنية لدعم دمج العائد الديمغرافي في ميزانية توغو لعام ٢٠٢٥ تحت عنوان: "استخدام عملية الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية كمدخل." وخلال هذه الحلقة التي عقدت في لومي يومي ١٤ و١٥ تموز/يوليه ٢٠٢٤ وجمعت ٧٠ مشاركاً، تم دمج مفاهيم العائد الديمغرافي والنتائج التي توصلت إليها توغو في ما يتعلق بالميزنة المراعية للعائد الديمغرافي في وثيقة الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية لعام ٢٠٢٥.

٣٩- وعُقدت حلقة عمل للدعم التقني موجهة للموظفين المسؤولين عن وضع الميزانيات وتنفيذها بهدف دمج نتائج الميزنة المراعية للعائد الديمغرافي في عملية الميزنة في بوركينا فاسو، وذلك في واغادوغو في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠٢٤ وضمنت ٥٦ مشاركاً. وتناولت الحلقة تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في تقنيات الميزنة المراعية للعائد الديمغرافي ومنهجياتها لتيسير تنفيذها وتحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها في إطار خارطة الطريق الرامية لإدراج الميزنة المراعية للعائد الديمغرافي في ميزانية ٢٠٢٥ وفقاً للجدول الزمني المحدد لإعداد ميزانية بوركينا فاسو لعام ٢٠٢٥.

٤٠- ونُظمت حلقة عمل تقنية تناولت تحويل الميزانيات التقليدية الخاصة بفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ إلى ميزانيات مراعية للعائد الديمغرافي، وذلك في واغادوغو من ١٠ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٤، وضمنت ٢٥ مشاركاً. وكان الهدف من الحلقة وضع اللمسات الأخيرة على التحول في مجال الميزانية لما بعد عام ٢٠٢٠، ورفع تقرير عن تقييم الوثائق الثلاث الأخيرة المتعلقة بالبرمجة متعددة السنوات للميزانية والاقتصاد وأخذ نهج الميزنة المراعية للعائد الديمغرافي في الاعتبار في السنة المالية لعام ٢٠٢٥.

## جيم- الوظيفة العملية: تقديم المشورة والدعم وغيرهما من أشكال الدعم التقني للبلدان

### ١- تحسين إطار الميزنة المراعية للعائد الديمغرافي

٤١- تقديم المساعدة التقنية للبلدان: تعزيز القدرات وتقديم الدعم التقني الذي يستهدف الاحتياجات الخاصة بكل بلد في سبيل تحسين إطار الميزنة المراعية للعائد الديمغرافي.

٤٢- تقديم الدعم التقني المصمم خصيصاً لتلبية احتياجات الأفرقة القطرية. ويهدف دعم دمج العائد الديمغرافي في عمليات الميزنة ووضع السياسات عُقدت ثلاث حلقات عمل تقنية وطنية تناولت المواضيع التالية:

(أ) تحويل الميزانيات التقليدية لبوركينا فاسو الخاصة بفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ إلى ميزانيات عملية باستخدام

تقنيات ومنهجيات الميزنة المراعية للعائد الديموغرافي. وقد عُقدت هذه الحلقة في الفترة من ١٠ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٤ في واغادوغو، بوركينا فاسو؛

(ب) دمج بُعد العائد الديموغرافي في ميزانية النيجر لعام ٢٠٢٥. وقد عُقدت هذه الحلقة يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٢٤ في نيامي، النيجر. وهو أمر ضروري ليتمكن هذا البلد من تسريع انتقاله الديموغرافي والاستفادة من العائد الديموغرافي.

(ج) استعراض الأعمال المنجزة وتحديد الإجراءات المحددة اللازمة لدمج الميزنة المراعية للعائد الديموغرافي في ميزانية ٢٠٢٥. وقد عُقدت هذه الحلقة يوم ١٤ آذار/مارس ٢٠٢٤ في شكل ندوة عبر الإنترنت مع فريق الميزنة لمراعية للعائد الديموغرافي في توغو.

٤٣ - وتم تعزيز قدرات أكثر من ٢٣٥ خبيرا وطنيا، منهم مسؤولون من وزارات التخطيط الاقتصادي، والمالية، والميزانية، والصحة، والتعليم، والعمالة، والمالية وغيرها، ومن المعاهد أو المكاتب الإحصائية الوطنية، ومن المراصد السكانية الوطنية من ثلاثة بلدان في غرب أفريقيا، وهي: بوركينا فاسو وتوغو والنيجر، وذلك في مجال المقاربات المنهجية واستخدام أدوات الميزنة المراعية للعائد الديموغرافي في إعداد ميزانيات ٢٠٢٥. وفيما يلي النتائج الرئيسية التي تم تحقيقها:

(أ) وثائق ميزانيات البلدان التي تم اعتمادها تراعي العائد الديموغرافي؛

(ب) تعميم بوركينا فاسو الذي يُدمج نُهج الميزنة المراعية للعائد الديموغرافي في عملية الميزنة؛

(ج) تفعيل نُهج الميزنة المراعية للعائد الديموغرافي في عملية الميزنة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها بصورة فعالية في عملية الميزنة في أربعة بلدان (بوركينا فاسو وتوغو والسنغال والنيجر).

٤٤ - وقد ساعد المكتب البلدان في دمج نتائجها المتعلقة بالميزنة المراعية للعائد الديموغرافي في العملية الجارية لصياغة ميزانياتها لعام ٢٠٢٥. وهكذا، أخذت بوركينا فاسو والنيجر في الاعتبار نتائجها عند تنقيح وصياغة وثيقتيهما المتعلقتين بالبرمجة متعددة السنوات للميزانية والاقتصاد للفترتين ٢٠٢٤-٢٠٢٦ و ٢٠٢٧-٢٠٢٥ بغرض إدراجهما في الميزانيتين السنويتين. وستؤخذ هذه النتائج أيضا في الاعتبار عند صياغة برامج الاستثمارات العامة.

٤٥ - وعقد المكتب حلقة دراسية شبكية يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ لمساعدة حكومة بوركينا فاسو على دمج نتائج نُهج الميزنة المراعية للعائد الديموغرافي في صياغة ميزانية عام ٢٠٢٤ وفهم القيمة المضافة لهذا النهج من خلال تنفيذ خارطة الطريق ذات الصلة.

٤٦ - ونظم المكتب اجتماعا للتوجيه التقني في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ بشأن الميزانية الوطنية للنيجر لعام ٢٠٢٥؛

٤٧ - وساهم المكتب في حلقة العمل المتعلقة بالتصديق على تقارير النيجر التحليلية بشأن الميزنة المراعية للعائد الديموغرافي وحسابات التحويل الوطنية، وهي الحلقة التي نظمتها وزارة الصحة العامة والسكان والشؤون الاجتماعية في النيجر بالتعاون الوثيق مع المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك في نيامي، من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٤؛

٤٨ - ونظم المكتب اجتماعا عبر الانترنت يوم ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤ لرصد تنفيذ خارطة الطريق نحو اعتماد ميزنة مراعية للعائد الديموغرافي في النيجر؛

٤٩ - وعقد المكتب حلقة دراسية شبكية يوم ١٤ آذار/مارس ٢٠٢٤ بشأن دمج نتائج الميزنة المراعية للعائد الديموغرافي في ميزانية توغو لعام ٢٠٢٥.

## ٢- تسريع تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة الأفريقية

٥٠ - تم تقديم الدعم التقني للبلدان بهدف تسريع تنفيذ المشاريع ذات الأولوية التي تشكل جزءًا من الاستراتيجيات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويتألف الدعم من ستة مشاريع ذات أولوية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي قيد التنفيذ:

(أ) وضع استراتيجية لتعزيز تجارة الخدمات وبرنامج خاص بالإجراءات ذات الأولوية ومحدد الهدف في جمهورية غينيا وتنفيذهما بفعالية؛

(ب) تحسين القدرات المؤسسية والتقنية لرواد الأعمال بشكل عام والمصدرين بشكل خاص من خلال وضع دليل في متناول المصدرين من غينيا بيساو، وذلك في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ل؛

(ج) تطوير منصة رقمية لتيسير تصدير المنتجات من قبل رواد الأعمال من النساء والشباب النيجيريين من خلال تمكينهم من الوصول إلى السوق الدولية بشكل واسع وتمكينهم من الاستفادة من مرافقة مصممة خصيصا باستخدام الأدوات الرقمية المناسبة؛

(د) رفع مستوى الوعي لدى الجهات الفاعلة في مجال مؤسسات الأعمال بشأن عمليات الامتثال لتدابير تيسير التجارة، ومنها تطبيق قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتعزيز الإطار المؤسسي للإجراءات التصحيحية في السنغال؛

(هـ) وضع خطة تمويل للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومرافقة عملية إلغاء الحواجز الجمركية للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة على إيرادات غامبيا الضريبية (قيد التنفيذ)؛

(و) وضع وتصميم إطار عملي للاستراتيجية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كابو فيردي، بما في ذلك نظام للرصد والتقييم وخطة تمويل (قيد التنفيذ).

٥١ - وقد سمح الدعم التقني المذكور آنفا بما يلي:

(أ) تزويد البلدان بسياسات وأدوات لتيسير تجارة الخدمات، وأدلة عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك أدوات وتقييمات متعلقة بالوصول إلى الأسواق المختلفة؛

(ب) الرفع من مستوى وعي البلدان وأخذها بزمام الأمور ومن قدراتها على الدفع بالتحول الاقتصادي المرتكز على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

### ٣- منصة الربط بين رواد الأعمال من غرب أفريقيا

٥٢- منصة الربط بين رواد الأعمال من غرب أفريقيا هي بيئة رقمية مصممة لدعم رواد الأعمال من النساء والشباب، باعتبارهم جهات فاعلة رئيسية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتم تنفيذ العديد من المبادرات المتعلقة بالمنصة.

٥٣- فقد تم تنظيم حلقة دراسية شبكية في شكل حلقة نقاش لرواد الأعمال من النساء والشباب شارك فيها تسعة مناصرين قطاعيين. وجرى التركيز على التحولات الستة للتعميل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتناول أحد مواضيعها مبادرة الاقتصاد الدائري. وكانت خمسة بلدان من غرب أفريقيا ممثلة في الحلقة الدراسية: بوركينا فاسو والسنغال وغانا ومالي ونيجيريا.

٥٤- وسيتم للمرة الثانية إطلاق مبادرة منصة الربط بين رواد الأعمال من غرب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، وذلك بهدف إيجاد روابط بين شرق أفريقيا وغربها.

٥٥- وعُقد اجتماع عبر الإنترنت عن "الاقتصاد الدائري وسلاسل القيمة" عبر هذه المنصة. وشهد اللقاء مشاركة قوية من المناصرين القطاعيين في الاجتماع الذي نُظم في ٩ تموز/يوليه ٢٠٢٤، وذلك بمشاركة حوالي ثلاثين امرأة وشابا في كل جلسة. وتم التأكيد خلال المناقشات على إمكانات الاقتصاد الدائري في مجالات مثل إدارة النفايات وإعادة التدوير والابتكار المستدام، مع التركيز بشكل خاص على تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

### ٤- أوجه الدعم التقني الأخرى

٥٦- قدم المكتب، بالتعاون مع شعبة تنمية القطاع الخاص وتمويله، دعماً تقنياً في مجال السندات الشاملة في كوت ديفوار، عقب التنفيذ الناجح للمشروع المشترك بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك لدعم بلدين من شمال أفريقيا وستة بلدان من غرب أفريقيا. وعُرضت النتائج خلال فعاليتين عُقدتا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤: مؤتمر دولي في نيروبي، كينيا، وحلقة عمل لبناء قدرات الصحفيين الأفارقة، عُقدت في الدار البيضاء، المغرب. وقد سمحت هاتان الفعالتان للبلدان بتبادل أفضل الممارسات واستكشاف استراتيجيات جديدة للاستفادة الكاملة من المنطقة. وتناولت المناقشات مواضيع من قبيل سبل اغتنام الفرص التجارية وتعزيز التنمية الاقتصادية، وخاصةً بالنسبة لرواد الأعمال من النساء والشباب.

٥٧- وشارك المكتب في حلقة نقاش للمانحين نظمها حكومة جمهورية غينيا في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في شباط/فبراير ٢٠٢٤، بهدف المساعدة في تعبئة الموارد وتنفيذ البرنامج المرجعي المؤقت للبلد للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥.

٥٨- وأدى الاهتمام ببرامج التنمية المستدامة الخاصة بغرب أفريقيا، لا سيما في البلدان الناطقة بالبرتغالية، إلى الشروع في التنفيذ المشترك لمجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، بالتعاون مع شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة والمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبعد مشاورات مكثفة وصياغة الإطار المرجعي ذي الصلة، تم تنظيم دورة تدريبية أولى في تموز/يوليه ٢٠٢٤ للبلدان الناطقة بالبرتغالية.

٥٩- ونظّم المكتب حلقة عمل تناولت النهوض بتجارة الخدمات وتعزيز سلاسل قيمة الخدمات المالية، وذلك في واغادوغو من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢٤.

٦٠- وقدم المكتب الدعم لبنين بشأن مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، ومن المقرر عقد دورة تدريبية في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤. وستعمل هذه الأداة على تسريع وتحسين قياس ما تحقق من تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بنين.

٦١- وقام المكتب برصد ما تحقق من تقدم في مشروع العملة الموحدة للإكواس المقررة لعام ٢٠٢٧. وشارك المكتب في الاجتماع النظامي نصف السنوي للوكالة النقدية لغرب أفريقيا، الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٢٤. ومكنت المساهمات التي طُرحت في مناقشات الوكالة إلى تحديد أوجه التأزر الممكنة مع مؤسسات غرب أفريقيا الأخرى.

## ٥- شهادات البلدان

٦٢- لقد حظيت هذه المبادرات والإجراءات التي اتخذها المكتب بتقدير أعريت عنه الطبقة السياسية البوركيناابية بطرق مختلفة. فعلى سبيل المثال، في نهاية الحوار السياسي، أعلنت ممثلة عن المجلس التشريعي الانتقالي في بوركينا فاسو أن النواب قد أدركوا أهمية نهج الميزنة المراعية للعائد الديمغرافي وأنه سيساهم في مكافحة البطالة وتحديد النسل للحد من الفقر والتبعية الاقتصادية والاجتماعية. ووعدت بالعمل من أجل الصرامة في الميزانية بما يتماشى مع خدمة الأمة.

٦٣- ووفقاً لممثل آخر عن وزارة الاقتصاد والمالية في النيجر، فإن ”من شأن وجود ميزنة مراعية للعائد الديمغرافي أن يسمح للبلد بالاستفادة من هذه الاستثمارات وحي فوائد اجتماعية واقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع المحور ٢: تنمية رأس المال البشري الشامل“<sup>(٣)</sup>.

## خامساً- الشراكة من أجل العمل والتأثير

٦٤- لقد كان عقد شراكات استراتيجية وتعزيزها مع مختلف المنظمات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية في صميم عمل المكتب دون الإقليمي، وساعده ذلك في تحقيق نتائج نيابة عن الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٦٥- وعقد المكتب شراكات مع كل من:

(أ) الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

(ب) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

(ج) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(د) الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

(هـ) حسابات التحويل الوطنية

- (و) شركة كومباس المحدودة - شركة كومباس للخدمات التجارية العالمية المحدودة- (الشريك الاستراتيجي لتشغيل منصة الربط بين رواد الأعمال التجارية من غرب أفريقيا)
- (ز) صندوق الأمم المتحدة للسكان
- (ح) صندوق التضامن الأفريقي
- (ط) المرصد الوطنية للعوائد الديمغرافية
- (ي) المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
- (ك) المركز الإقليمي للتميز في اقتصاد الأجيال
- (ل) منظمة التجارة العالمية
- (م) منظومة الأمم المتحدة
- (ن) المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة
- (س) مكاتب المنسقين المقيمين
- (ع) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛
- (ف) هيئة التنمية المتكاملة لمنطقة ليتاكو - غورما
- (ص) مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- (ق) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

## سادسا- التحديات والمخاطر الرئيسية والإجراءات المتخذة والآفاق

- ٦٦- في ما يلي أهم التحديات والمخاطر التي يواجهها المكتب دون الإقليمي:
- (أ) تشهد منطقة الساحل حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في سياق أزمات معقدة وكثيرة ومتنوعة وانعدام الأمن:
- (ب) ضعف النظم الإحصائية الوطنية؛
- (ج) الأثر المتراكم الناجم عن عدم كفاية الموارد المالية، وأزمة الديون السيادية التي تعاني منها الدول الأعضاء، وإجراء تخفيضات في الميزانية وتجميد التوظيف في الأمم المتحدة؛
- (د) يمكن أن تؤدي استحالة اصطحاب الأسرة إلى النيجر إلى تقييد التوظيف في الوظائف الشاغرة.

٦٧- واتخذ المكتب تدابير التخفيف والاستجابات التالية:

(أ) بُذلت جهود للتوظيف من أجل زيادة الموارد البشرية للمكتب بثلاثة من متطوعي الأمم المتحدة، وزميل واحد انتهى عقده في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٢٤؛

(ب) تم التركيز على العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والأمن والسلام في منطقة الساحل؛

(ج) عُقدت شراكات استراتيجية وإقامة تحالف الشركاء مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل العمل والتأثير للاستجابة على أفضل وجه لمختلف طلبات الدول الأعضاء؛

(د) مُنحت الأولوية للبرامج الإقليمية ذات الأثر الكبير في المنطقة دون الإقليمية والمشاركة في إنشائها وتمويلها، بما في ذلك من خلال شراكة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان).

٦٨- وفي ما يلي المشاريع الرئيسية للمكتب دون الإقليمي المقررة لعام ٢٠٢٥:

(أ) تعزيز الإنجازات، لا سيما في ما يتعلق بالبرنامج دون الإقليمي الخاص بالعائد الديمغرافي وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ب) القيام بأنشطة الدعوة وتقديم الدعم التقني للبلدان من أجل اعتماد نظم قوية للتخطيط والبرمجة والميزنة المراعية للعائد الديمغرافي؛

(ج) مواصلة دعم التخطيط الإنمائي من خلال تعميم الإطار الاستراتيجي للإكواس الخاص بالفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧، والمتعلق برؤية عام ٢٠٥٠، ودعّمه في التشريعات المحلية، ومن خلال استقرار الاقتصاد الكلي وتعبئة الموارد، بما في ذلك التمويل الابتكاري من أجل للتنمية.